حقيقة وماهية المذهب الديني العقدي للأدارسة بالمغرب الأقصى: عهد إدريس الأكبر (172-177هـ/788-793م)

The truth and what is the religious doctrine of the doctrines in the Far Maghreb: the era of Idris Al-Akbar (172-177 AH / 788-793 AD)

اسم ولقب المؤلّف المرسل للمقال: د. سبع قادة SEBAA KADA صص43- 60
الدرجة ومؤسسة الانتماء: أستاذ محاضر أ – كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1 (الجزائر).
البريد الإلكتروني: aasebaakada@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2020/06/02 تاريخ المراجعة: 2020/07/05 تاريخ القبول: 2020/08/03

ملخص المقال: المقال عبارة عن محاولة علمية للإجابة على إشكالية، لازالت في حاجة إلى طَرْقٍ ومعالجة رصينة، مؤسسة على أدلة وبراهين؛ ألا وهي إشكالية التبين من ماهية أو حقيقية التمذهب العقدي - لا الفقهي - للأدارسة، وتحديدا عهد إدريس الأكبر أو الأول.

هذه المعالجة بالذات، لم ينهجْها كل من تعرض لهذه المسألة- حسب اطلاعي- من متخصصين، سواء كانوا مغاربة أو مشارقة ... إذ منهم: من قال باعتزاليتهم، وآخرون قالوا بزيديتهم، وأخيرون قالوا بسنيتهم؛ وإن كانوا جميعهم لم يعللوا ما ذهبوا إليه، ويبرهنوا عليه بأدلة جلية مقنعة.

لذا جاءت هذه الدراسة - وإن كانت دراسة استثنائية، قد خالفت هؤلاء الدارسين فيها - في الوصول إلى ما انتهيت إليه من توضيح بَيِّن للمسألة، والفصل فيها علميا؛ لا لشيء إلا لكوني زاوجت فيها بين علم العقائد، وعلم التاريخ في مقاربتي تلك.

هذا ما لم يقتفه ويسلكه المذكورون، الذين تناولوا المسألة بالبحث؛ فلم تخرج أية جماعة منهم عن المقاربة الأحادية في معالجتها لها: إن كان أفرادها من المؤرخين، فإنهم اكتفوا بعلم التاريخ، بعيدا تماما عن علم العقائد؛ وإن كانوا من أهل الشريعة الإسلامية، فإنهم اقتصروا على علم العقائد، بعيدا تماما عن علم التاريخ.

وبالتالي فالمقال هو محاولة جديدة لقراءة نصوص تاريخية ودينية؛ هذه الأخيرة التي غابت عن دارسي هذا الموضوع، ولا شك أنها توصلت هي الأخرى إلى نتائج جديدة.

الكلمات المفتاحية: إدريس الأكبر؛ إدريس الأصغر؛ المذهب العقدي؛ المغرب الأقصى؛ السنة؛ الزيدية؛ المعتزلة؛ الواصلية؛ العلوي.

Article summary: The article is a scientific attempt to answer a problem that still needs careful methods and treatment based on evidence and evidence. It is a problematic identification of what is or is the real doctrinal doctrine- not juristic- to study, specifically the era of Idris the Great or the First.

This treatment was not taken by anyone who was subjected to this matter - according to my knowledge- of specialists, whether they were Magrebans or Mashariqa... as among them: who said their retirement, others said their increase, and others said their Sunnah; If all of them did not explain what they went to, and prove it with convincing clear evidence.

So this study came- and if it was an exceptional study, which these scholars have violated - in arriving at the results of a clear explanation of the issue, and the scientific settlement thereof; For nothing other than being married between the science of beliefs and the science of history in my approach to that.

This is not what has been traced and taken by those mentioned, who dealt with the issue in research. No group of them deviated from the unilateral approach in its treatment of it: if its members are historians, then they are satisfied with the science of history, completely far from the science of beliefs; And if they are from the people of Islamic law, they are limited to the knowledge of beliefs, completely far from the science of history.

Therefore, the article is a new attempt to read historical and religious texts. This last one, which was absent from this topic writers, and undoubtedly also reached new results.

keywords: Idris Al-Akbar; Idris Al-Asghar; Doctrinal Doctrine; Al-Aqsa ; Maghreb; Sunnah; Zaidi; Mu'tazilah; Wasilia; Al-Alawi.

المقدمة: لا زالت قضية أو موضوع تحديد ماهية أو حقيقة المذهب الديني العقدي- لا الفقهي- عهد إدريس الأكبر أو الأول بشمال المغرب الأقصى والفصل فيها، مثار جدل واختلاف تضاد وتعارض- لا اختلاف تنوع وتكامل- بين الدارسين المتخصصين، الذين طرقوا الموضوع، وسواء كانوا مشارقة أو مغاربة... فإن كل من حاول منهم تناوله بالبحث والدراسة، بغية التعرف عليه معرفة علمية حاسمة، لم يتمكن من الوصول إلى اقناع الغير: لا بالنتائج التي انتهى إليها، ولا بالأدلة والقرائن التي ساقها وأسس بها أحكام بحثه ودراسته.

هذا ما يجعل البحث فيها من القضايا الهامة، ما دام الغموض يلف بتفاصيل منها ليست بالقليلة؛ فضلا عن كون بعض المسائل المطروقة بالنسبة لهذا الموضوع تحتاج إلى إعادة نظر وقراءة جديدة؛ بحكم النصوص المصدرية المتنوعة والمكتشفة باستمرار، ومدى

القدرة على توظيفها، والقراءات المتفاوتة لدارسيها: تبعا لتفاوت مشاربهم المعرفية والمنهجية؛ لذا اجتهدت أن تكون هذه المحددات المذكورة رائدي وموجهي طيلة طرقه.

الإشكالية الرئيسة التي حاولت بحثها، هي محاولة للإجابة الدقيقة والمقنعة على تحديد المذهبية العقدية لإدريس الأكبر بطرق ووسائل علمية.

وتنظيما لهذه الإجابة، وتناسقا لأفكارها وفقراتها، واستكمالا لكل حيثياتها وعناصرها؛ ارتأيت اتباع خطة ذات محاور رئيسة تالية: إدريس الأكبر والاستقرار بشمال المغرب الأقصى؛ القراءتان المشهورتان لمذهبية إدريس الأكبر العقدية؛ القراءة السنية غير المشهورة لمذهبية إدريس الأكبر العقدية؛ الخاتمة المتمثلة في ملاحظات مستنتجة من القراءة السنية الأخيرة، لرجحانها على القراءتين السالفتين.

أما عن الطرق والمناهج المستعملة في إنجاز هذه الدراسة، فلم تتعد في الغالب: المنهج المقارن، القائم على: ركن الجمع بين النصوص إن أمكن؛ وركن الترجيح بينها إن تعذر ذلك؛ فضلا عن استعمال المنهج الحفري، المرتكز على الاستنطاق الدقيق، والبحث العميق للنصوص المصدرية المتنوعة والمناسبة، بغية الحصول على أقصى ما يمكن من المعلومات الخادمة للموضوع، والمزيلة لكل غموض ولبس فيه.

1- إدريس الأكبر والاستقرار بشمال المغرب الأقصى:

1-1 ظروف التحاق إدريس الأكبر بشمال المغرب الأقصى: من المتفق عليه والمعروف إجماعا عند أهل الاختصاص أن المذهب الإعتزالي[1] أو الواصلي[2]، اعتبر صاحب السيادة على شمال المغرب الأقصى، وتحديدا حاضرة طنجة[3] وما جاورها؛ بحكم تواجد وغلبة القبيلة البربرية أوربة[4] البرنسية القوية على أرضها وقتها - وزعيمها إسحاق بن عبد الحميد الأوربي المعـ[5]ـتزلي[6] - المتبنية لهذا المذهب؛ كل هذا كان قبل سنة 172هـ/788م، تاريخ قدوم العلوي إدريس الأكبر أو الأول[7] على الزعيم إسحاق هذا وقبيلته، فارا من المشرق[8]؛ إثر ملاحقات العباسيين وعيونهم له، وحتى لا يلقى عليه القبض من قبلهم.

حدث ذلك كله، عقب وقعة فخ، التي لا تبعد عن مكة المكرمة إلا بثلاثة أميال- أو ما يعادل: خمسة كيلومترات وخمسمائة وأربع وأربعين مترا- سنة 169هـ/785م: حين التقى عسكر العباسيين بالعلوي الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم)، ومن معه من آل بيت الرسول (صلى الله عليه وسلم)، فضلا عن أتباعه ومناصريه؛ فكانت النتيجة والمآل: أن أفشلت ثورتهم، ومنوا بشر فجيعة لحقت بهم، بحيث

لم يوجد أفجع منها - بعد مصيبة أو فجيعة كربلاء[9] - فلم ينج منها إلا القليل، والذي منهم أخوه إدريس الأكبر هذا[10].

2-1 قبيلة أوربة واستقبالها لإدريس الأكبر: لقد انتهى مسار الفرار والتخفي للعلوي إدريس الأكبر، واستقر المطاف به بالالتحاق واللجوء عند هذا الزعيم البربري، الذي أحاطه بالعناية والرعاية الكاملة؛ عارضا عليه هو وقبيلته كل ما يبتغيه من خدمات، تلك القبيلة المتميزة بقوة الشكيمة وشدة البأس أكثر من غيرها من القبائل الأخرى المتواجدة بالمنطقة عهدئذ؛ وأن تكون تحت طاعته، ورهن أمره ونهيه.

هكذا إذن، شرع العلوي إدريس الأكبر في تجسيد مشروعه، الذي ما جاء إلى المنطقة إلا من أجله، إذ بمجرد وصوله إليها، وتحديدا مدينة وليلي[11]، مكان بيعته سنة 172هـ/788م؛ إنه المشروع المتمثل - بلا شك - في إقامة دولة إسلامية واسعة الرقعة، تكون ندا للكيانين الإسلاميين القائمين يومها: الخلافة العباسية بالمشرق، والإمارة الأموية بالأندلس.

2- القراءتان المشهورتان لمذهبية إدريس الأكبر العقدية: إن التساؤل أو الإشكال المحوري المطروح، يتمثل في ماهية (أو ما هو؟) المذهب الديني (على المستوى العقدي أو العلمي- لا على المستوى الفقهي أو العملي-) الذي كان عليه إدريس الأكبر بشمال المغرب الأقصى، كما سبق أن صدرنا بذلك العنوان؛ وتبسيطا لهذا الإشكال الرئيس - حتى تنظم وتسهل معالجته- فإننا اهتدينا إلى تفريعه إلى السؤالات الآتية: هل كانت الإمارة الإدريسية الأولى الناشئة، التي قامت على أرض المنطقة، بدءا من السنة المسجلة أعلاه، وبفضل قبيلة أوربة المعتزلية أو الواصلية أساسا وعلى كواهل رجالها وأبنائها؛ هل كانت هذه الإمارة واصلية أو معتزلية المذهب؟ أو كانت زيدته[12]؟ أو كانت سنيته[13]؟

2-1 أصحاب القراءة الإعتزالية أو الواصلية وأدلتهم: ممن ذهب إلى القول بالرأي الأول (أي اعتزاليتها) وتبناه؛ نذكر الجغرافي المؤرخ البكري، إذ يفهم عنه ذلك بجلاء وصراحة من خلال قوله: "... وكان نزول إدريس عند دخوله المغرب بوليلي...؛ فنزل على إسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأوربي المعتزلي، فبايعه على مذهبه، وذلك في سنة اثنتين وسبعين ومائة [للهجرة/788م][14]"؛ إن المبايعة في اللغة العربية- وهي المرادة في النص هنا، لا المعنى الاصطلاحي لها- تأتي بمعنى: التعاقد والتعاهد على الاتباع والطاعة[15].

أي أن إدريس الأكبر- في مفهوم النص ومعناه- هو الذي تعاهد وتعاقد مع إسحاق المعتزلي الأوربي على اتباع اعتزاليته بتبنيها وموافقته عليها: عبر طاعة وامتثال ما تأمر به،

والانتهاء عما تنهى عنه؛ وهكذا يخرج النص المذكور بنتيجة مفادها: أن العلوي إدريس الأكبر كان معتزليا، وهو ما يميل إليه- بلا شك- مورده البكري؛ بدليل عدم اعتراضه عليه.

وإن وجد نص، يفهم منه بطريق صريح: بأن اعتزالية هذا العلوي اعتبرت طارئة لا أصلية، بحيث لم يحملها معه من المشرق؛ بمعنى أنه حدث له تحول إلى هذه النحلة، بمجرد قدومه على إسحاق الأوربي؛ حيث رصده لنا البلخي المعتزلي، جاء فيه كون إسحاق هذا "... هو الذي اشتمل[16] على إدريس بن عبد الله، حين ورد عليه، فأدخله في الاعتزال"[17].

أما عن اعتزاليته الطارئة، وموافقته لإسحاق الأوربي فيها؛ نرى أنها لم تكن عن قناعة داخلية منه وإيمان راسخ بها[18]، بقدر ما كانت نابعة عن ادعاء وتظاهر مؤقت؛ فرضته وأملته مصلحة متبادلة، خدمت الطرفين الإدريسي والإسحاقي: فكان أن عادت على الطرف الأول (الإدريسي)، بتحقيق مشروعه السياسي، المتمثل في دولة إسلامية ذات صبغة وراثية، حكمها هو وعقبه من بعده؛ ما دام ذلك اعتبر مرهونا بوقوف قبيلة أوربة بالذات- أقوى قبائل المنطقة وقتها[19] - وزعيمها بجانبه.

كما عادت على الطرف الثاني (الإسحاقي)، بنيله شرف مؤازرة أحد أفراد "آل بيت[20]" رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في التمكين لدولتهم (أي الأدارسة) المنشودة، منذ مقتل جدهم علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، والذين طالما ضحوا بالنفس والنفيس من أجلها؛ لينطلق التمكين لها هذه المرة من شمال المغرب الأقصى؛ خاصة وأن هناك تجربة سبقت في هذا الشأن، ألا وهي تجربة الأموي عبد الرحمان الداخل صقر قريش[21]، المحققة لإقامة وتأسيس دولة عظمى، حكمت الأندلس كلها انطلاقا من سنة 138هـ/755م، لتستمر قرونا.

هكذا لم تفارق هذه التجربة- من غير شك- خلد العلوي المطارد؛ فلم ينفد تحمسه يحفزه لتحقيق أمله العريض هذا، وتعمل هذه التجربة الماثلة أمامه على تشجيعه من أجل تجسيد مشروعه السياسي المذكور؛ وفعلا هما تجربتان متشابهتان بالكاد: لا من حيث مطاردة المؤسسين (الإمام إدريس الأكبر مؤسس الإمارة الإدريسية بشمال المغرب الأقص، والأمير عبد الرحمان الداخل مؤسس الدولة الأموية بالأندلس)؛ فملاحقتهما، بعد فشلهما وانهزامهما أمام العباسيين الخصوم السياسيين الألداء لهما بالمشرق؛ ولا من حيث عبور كل منهما المغرب، وإن كان الأمير عبد الرحمان قد تجاوزه حتى الأندلس؛ ولا من حيث نجاحهما في آخر المطاف وتكوينهما كيانين سياسيين مستقلين، بغض النظر عن مدى قوة وعظمة أي منهما.

إن هذا التغير والتقلب المذهبي للعلوي إدريس الأكبر؛ قد يبدو لي تفسيره: كون هذا الأخير هو ممن يجعل أولى أولوياته وقتها الانشغال السياسي المذكور ما دام غير محقق، حتى ولو تطلب تحقيقه التظاهر المؤقت باتباع مذهب ديني، وإخفاء المذهب الديني المتبنى حقيقة؛ إنه الانشغال السياسي المتمثل في إيجاد كيان سياسي يحكم المسلمين من قبل ذرية وعقب آل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والمنحدرين بالتحديد من علي بن أبي طالب وزوجه فاطمة الزهراء (رضي الله عنهما).

إن انتقال إدريس الأكبر إلى شمال المغرب الأقصى، حيث سيادة قبيلة أوربة ذات المذهب المعتزلي؛ اعتبرهُ في محله تماما، ومن أسباب نجاح مشروعه حتى ولو عد نجاحا نسبيا؛ فضلا عن كونه ينم عن وعي تام ومعرفة حقيقية بالجغرافية السياسية والمذهبية للمغرب الإسلامي كله وقتها، بوقوفه على الإلمام بمناطقه ومذاهبها الدينية؛ فتمييزه للمؤالف أو الموافق منها، الذي يرجى وينتظر منه المناصرة والتأييد؛ والمخالف منها، الذي لا ينتظر منه ذلك.

وهكذا وجدناه مستقرا بمنطقة شمال المغرب الأقصى، حيث سيادة المذهب الاعتزالي أو الواصلي؛ المتميز بنظرته العقدية الإيجابية إلى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)؛ إننا لا نبالغ إذا قلنا بأن غالبية المعتزلة، وحتى المترددين والمتوقفين، كلهم انتهى بهم المطاف واستقروا على قناعة تفضيله على سائر الصحابة الآخرين (رضي الله عنهم)[22].

أرى بأن إدريس الأكبر تعمد- بلا أدنى شك- الالتجاء إلى إسحاق المعتزلي وقبيلته؛ لعقيدتها الإيجابية في جده كما سبق وأن بينت؛ ولم يلتجء إلى الرستميين بالمغرب الأوسط؛ رغم ما يوفره ذلك من قلة العناء والمخاطر؛ بحكم قصر المسافة من المشرق إلى تيهرت[23] الرستمية الإباضية[24]، والتي هي أقل بكثير منه إلى طنجة الأوربية المعتزلية؛ لعقيدتهم السلبية فيه (رضي الله عنه)، المتمثلة في التبرؤ منه؛ بدءا من آخر حياته، وتحديدا حين رضاه بتحكيم "الحكمين [خلافا لكتاب الله تعالى] في أمر قضاه الله [تعالى] [في نظرهم]، فاختلفت الأمة، وتفرقت الكلمة"[25].

وهو عين ما اعتقده صفريو[26] سجلماسة[27] فيه (رضي الله عنه)، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك وشر منه، حين اعتبروا أنفسهم بأنهم ألد أعدائه؛ حتى بلغ الأمر بأحد نظارهم، وهو عمران بن حطان السدوسي البصري، آخر رؤوس الصفرية بالمشرق، وشاعرهم المفوه البليغ، المتوفى سنة 84هـ/703م[28]؛ نظرا لبغضه الشديد له (رضي الله عنه)، فإنه رثى قاتله

عبد الرحمان بن ملجم المرادي[29]، بثلاثة أبيات من الشعر- من البحر البسيط - مثنيا عليه ثناء منقطع النظير، قائلا فيها:

لله دَرُّ المُـرَادِي الَذِي فَتَكَتْ كَـفَـاهُ مُهْجَـةَ شَـرِّ الخَلْقِ إِنْسَانًا
يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي العَرْشِ رِضْوَانًا
وَإِنِّي لَأَذْكُـــرُهُ يَوْمًـا فَأَحْسَبُهُ أَوْفَى البَـرِيَّـةِ عِنْـدَ اللهِ مِيزَانًـــا[30]

وإن رد عليه علم بارز من أعلام المذهب السني، ألا وهو عبد القادر البغدادي، منصفا هذا الخليفة الراشد (رضي الله عنه) في أبيات رائعة من الشعر أيضا، ومن نفس البحر، جاء فيها قوله:

يَـا ضَرْبَةً مِنْ كَفُورٍ مَا اسْتَفَادَ بِهَا إِلَّا الجَـزَاءُ بِمَـا يُصْلِيـهِ نَـارًا
إِنِّي لَأَلْعَنُـــــهُ دِينًـا وَأَلْعَـنُ مَـــنْ يَرْجُـو لَهُ أَبَدًا عَفْوًا وَغُفْرَانًـا
ذَاكَ الشَقِيُّ لَأَشْقَى النَّـاسِ كُلِّهِـمْ أَخَفُّهُمْ عِنْدَ رَبِّ النَّاسِ مِيزَانًا[31]

وهكذا، فلا أتعجب إن رأيت العلوي إدريس الأكبر قد شق طريقه إلى معتزلة أو واصلية طنجة، وما جاورها بشمال المغرب الأقصى، طالبا منهم التعضيد والنصرة؛ لا لشيء إلا لمذهبهم الحصري في تولي جده (رضي الله عنه)؛ هذا ما لم يذهب إليه: لا اباضية المغرب الأوسط، ولا صفرية السوس الأقصى بجنوب المغرب الأقصى؛ لعلة وسبب تبرؤ الطرفين الأخيرين من جده (رضي الله عنه)؛ لأجل هذا فلو التجأ إلى طرف منهما، لحكم على مشروعه بالفشل بداية.

2-2 أصحاب القراءة الزيدية وأدلتهم: لننتقل إلى الفريق الذي قال وذهب إلى الرأي بزيديته: نحا هذا المنحى وتبناه أكثر الدارسين المغاربة المعتبرين - نذكر منهم على سبيل المثال: كل من الباحث عبد الله العروي[32]، والباحث محمد صدقي[33] - حيث قتلوه بحثا[34] - كما يقال - لأن قضية كهاته عندهم تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخهم وهويتهم المغربية قبل كل شيء.

إن أصحاب رأي من قال بزيديته، ليس معهم من نص او دليل يتكؤون عليه ويستندون إليه إلا ما سجله الجغرافي البكري في "مسالكه"، حين قال: "... وكان إدريس [الأكبر أو الأول] عالما بسليمان[35]، ورياسته في الزيدية؛ فلما وصل [سليمان] إليه، قال: إنما جئت إليك، وحملت نفسي على ما حملتها عليه؛ لمذهبي الذي تعرفني به..."[36].

إن هذا الرأي أو الحكم الذي خرج به هؤلاء فيما يخص تلك المسألة، أراه في غير محله؛ إذ لا يتناسب والنص المصدري المذكور المعتمد عليه من قبلهم، فلا يوجد وجه للدلالة منه لما ذهبوا؛ بحيث أننا إذا أمعنا النظر في مفرداته وتعابيره، للوقوف على كل

معانيه المحتملة؛ فلا نجده يدل - لا من قريب ولا من بعيد - على زيدية إدريس الأكبر، بقدر ما يدل على زيدية سليمان هذا، مع تسليم إدريس الأكبر له بتضلعه في النحلة الزيدية ليس إلا.

وبالتالي، فتحمله لمشاق الطريق البعيد جدا، واقتحامه مخاطر الرحلة المضنية تلك- من المشرق إلى أقصى المغرب- من أجل عرض مناصرته عليه وتقديم كل خدماته له، بل التضحية بالنفس في سبيله إن استلزم الأمر ذلك- هكذا زعم- لا تلازم بين ذلك كله وبين تقاطعهما واشتراكهما في المذهب؛ لأن المناصرة والتعضيد قد يكونان للاعتقاد والعلم بأن المناصَر على حق في المسألة- بغض النظر عن مذهبه- خصوصا في قضية "الأحقية بالإمامة الكبرى"، كما هو الشأن هنا؛ إذ لا يُشك أن إدريس الأكبر وقتها هو الأحق بها من غيره: ما دام يعتبر أحد عقب وحفدة سبط (أي ابن بنت) رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ألا وهو الحسن بن علي من فاطمة (رضي الله عنهم)؛ فضلا عن استكماله الشروط الأخرى الواجب توافرها لهذا المنصب.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا ذهبنا نستعرض استدلالات بعض الدارسين المختصين من هؤلاء؛ فإننا وجدنا أحدهم، ما بيَن وجه الدلالة من الدليل أو النص الذي أورده، وإنما اكتفى فقط بأن قيد حكمه ورأيه بالنص المذكور، ولم يزد شيئا على ذلك[37]؛ أما ثانيهم، فقد علل حكمه أو رأيه بـ "الارتباط العائلي [لإدريس الأكبر] بزيد بن علي"[38]؛ فمنذ متى - يا ترى- كان الارتباط العائلي أو النسب الدموي أحد محددات المذهب الديني ومقررات المعتقد الإيماني!!!

3- القراءة السنية غير المشهورة لمذهبية إدريس الأكبر العقدية: وهكذا لم يبق لنا إلا الانتقال إلى آخر مرحلة من مراحل هذا المقال، ألا وهو القول أو الرأي الثالث والأخير، المتمثل في سنيته؛ وهذا ما أميل إليه، بترجيح سنيته في العقيدة والأصول؛ لأن الحجج والأدلة التي استعنت بها ووظفتها للاستدلال وبيان أوجه الدلالة على هذا الرأي والحكم المتبنى، من غير الممكن دحضها ولا دفعها؛ لكثرتها أولا، ووضوح دلالاتها على المراد ثانيا؛ عكس الرأيين السابقين المذكورين، الذين عرضناهما وبينا استدلالات أصحابهما.

ما توصلنا إلى هذا الرأي الجديد، باعتبار التأسيس والتأصيل له- وإن كان الرأي قد قال به من الباحثين من قال، لكن من غير استدلال واف كاف مقنع[39]- إلا بعد قراءة متأنية وعميقة لنصوص مصدرية تاريخية ودينية وغيرها... متنوعة المشارب والمحتويات والاختصاصات، والمقارنة بينهما؛ من أجل الجمع عبر تكميل بعضها بعضا- لأن هذه الطريقة

هي الأصل والمُقدَمة عند الاستدلال- وإلا فالترجيح بينها، بطرح بعضها مقابل الاعتداد والاعتماد على أخرى؛ تبعا لآليات عملية صارمة، وتناول موضوعي صرف؛ إنه لم يسبق أن عولج هذا الموضوع- حسب اطلاعي ومعرفتي- كذلك.

1-3 الدليل الأول: إن مما يؤسس ما ذهبنا إليه، ويؤصل له من براهين وحجج نصان مصدريان: النص الأول، وهو في منتهى الأهمية، سجله لنا المحدث المغربي عبد الحي الكتاني، بعد أن نقله عن المؤرخ التنسي (الجزائري)، المتوفى سنة 899هـ/1494م، في القسم المفقود له- حتى الآن- من مؤلفه التاريخي "نظم الدر والعقيان..."، فيما مفاده ومعناه: أن محمد النفس الزكية[40]، هو الذي عهد لأخيه إدريس الأول أو الأكبر، وأوصى له بتقلد الإمامة (بمعنى الخلافة) من بعده[41]، إذ كان هذا قبل مقتله بالمدينة المنورة سنة 145هـ/762م، إثر خروجه على الخليفة العباسي أبي جعفر المنـ[42]ـصور[43]؛ مما يدل دلالة بينة على تبنيهما مذهبا دينيا مشتركا واحدا؛ هذه إذن هي نقطة أولى.

النص الثاني، الذي فحواه: مساندة الإمام مالك بن أنس، المعروف بإمام دار الهجرة، المساندة المعنوية والمؤازرة الأدبية لهذا العلوي بالذات، في خروجه وثورته تلك طلبا لمنصب الخلافة على المسلمين، وتوليها بدل المنصور العباسي؛ حيث صرح هذا الإمام بفتوى لصالح ثورته وخروجه، قضت بأن بَيعة أهل المدينة وغيرهم... ممن بايعوا المنصور تحت الضغط والإكراه، تعتبر بيعة غير شرعية؛ وبالتالي فهي غير ملزمة لأصحابها، وهم في حل منها؛ ما دامت بَيعة تمت تحت الإكراه، تمشيا مع قاعدة "ليس له مكره يمين"[44]، هذا أولا.

وثانيا، كون الخليفة المنصور هذا، يعد من وجهة نظر الإمام مالك الشرعية مغتصبا لحق منصب الخلافة، ومتسلطا عليها من غير حلها؛ ربما لاعتباره إياه ناكث للعهد الذي قطعه على نفسه، هذا العهد الذي قضى- من بين ما قضى- بإسناد الخلافة للعلوي محمد النفس الزكية، في حالة سقوط دولة بني أمية؛ لأنه سبق وأن اجتمع آل أبي طالب[45] باسم محمد النفس الزكية، وآل العباس[46] باسم أبي جعفر المنصور سرا؛ وبذلا معا جهدا وتعاونا مشتركا من أجل ذلك[47].

وثالثا، يستنتج من معنى نص ابن خلدون سالف الذكر، والمتضمن: اجتماع طرفي بني هاشم (العلوي الطالبي، والعباسي)، وفتوى إمام دار الهجرة، لدفع المسلمين إلى وجوب مبايعة العلوي محمد النفس الزكية؛ مدى ما بز وفاق به هذا الأخير مرشحي منصب الخلافة على المسلمين عهدئذ، وفي استكماله وحده لشرائط هذا المنصب، حيث لم يضاهه منهم فيه أحد؛ وتلك نقطة ثانية.

2-3 الدليل الثاني: كما أن عقائد الزيدية- التي ألصقها الكثير من الدارسين بالعلوي إدريس الأكبر، كما سلف ذكره- هي نفس عقائد المعتزلة أو الواصلية[48]؛ حتى قيل عنهم (أي الزيدية)، بأنهم: "في الأصول ... يرون رأي المعتزلة، حذو القذة بالقذة[49]، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت"[50]؛ لأن مؤسس الفرقة أو المدرسة، ألا وهو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم)، سبق وأن كان أحد تلاميذ شيخه "واصل بن عطاء ... فاقتبس منه الاعتزال، وصارت أصحابه كلها معتزلة"[51].

إن الكثير من هذه العقائد الاعتزالية الزيدية هي في نظر الإمام مالك غير مقبولة وباطلة؛ إذ الملتزم ببعضها- ومن باب أولى جميعها- ضال مبتدع، لا تجب موالاته ومناصرته؛ بل الواجب معاداته ومحاربته، وخصوصا إذا كان ممن يدعو الناس إليها، ويعمل على دعوتهم إليها.

يدل على ذلك: رده على من سأله عن القدرية؛ أو من يقولون بأن الإنسان له القدرة على خلق أفعاله، وينفون خلق الباري (سبحانه) له؛ والذي تقول به المعتزلة والزيدية معا؛ فكان أن أجابه قائلا: "رأيي فيهم أن يستتابوا، فإن تابوا، وإلا قتلوا"[52]؛ موجها كلامه هذا لأولي الأمر من الحكام، وكل من بيده مقاليد مسؤولية حكم الرعية بالدرجة الأولى؛ لأنهم المعنيون ووحدهم شرعا بتجسيد ما جاء فيه من الأوامر؛ أما غيرهم من العامة والرعية، فعليهم حسب الإرشاد الإلزامي لنفس هذا الإمام: أن يعادونهم ويهجرونهم، فلا يصاحبونهم أو يجالسونهم، استنادا إلى قول الله تعالى: **"لَا تَجِدُ قَوْمًا يُومِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمُ أَوَ اَبْنَاءَهُمُ أَوِ اِخْوَانَهُمُ أَوْ عَشِيرَتَهُمُ..."**[53].

كما يدل عليه أيضا (أي موقف الإمام مالك من المبتدعة المذكور): فتواه، حين استفي الإمام ذاته، حول من آمن واعتقد بمخلوقية القرآن الكريم- وهو ما يذهب إليه المعتزلة[54] والزيدية- فأفتى بأنه زنديق، يجب أن يقتل مباشرة، ومن غير استتابه له[55]؛ فيكون هذا إذن، هو موقف الإمام مالك من كل من المعتزلة والزيدية، ما داموا يتبنون نفس هذه العقائد.

إذا كان الأمر كذلك، فإن الإمام مالكا ما ناصر العلوي محمد النفس الزكية، وما أصدر هذه الفتوى التي تلزم المسلمين بتعضيده، والوقوف بجانبه هو ومن شاركه من إخوته، منهم إدريس الأكبر، الذي سيلتحق بشمال المغرب الأقصى؛ إلا لأنهما كانا على عقيدة أهل السنة - لا العقيدة الزيدية، التي أفتى بمحاربتها - التي عليها الإمام.

إذ من المفروض والواجب، مؤازرتهما؛حسب فتواه تلك التي ثبت عليها؛ رغم ما كلفه ذلك من نزول أذى شديد به، حين حصل وأن "... أتي[56] به، منتهك الحرمة، مذال الهيبة ... [وضرب] ضربا شديدا ... [مقدار] سبعين سوطا [وفي رواية: مائة سوطا]"[57]؛ بل لم يُكتف ويُتوقف معه عند هذا الحد من التعذيب، وإنما تعداه هذه المرة إلى جره ... حتى خُلع كتفه ... الأيمن، وحُمل مغشيا عليه، إذ من حينه لزم بيته [اضطرارا]، فلم يشهد جُمُعة ولا جماعة سبع سنين ..."[58]؛ نتيجة كثرة الجراحات، التي ربما طال اندمالها والشفاء منها، وشدة الآلام التي كان يعاني منها، مما ألزمه ذلك الفراش طيلة هذه المدة.

فهل كان على الإمام مالك أن يقف هذا الموقف بالذات، والذي كاد أن يفضي إلى وضع حد ونهاية لحياته؛ لو لم يكن مذهب هذين العلويين العقدي مطابقا وموافقا لمذهبه وعقيدته السنية، وليس مطابقا للمذهب الزيدي، الذي وجدناه يعارضه جملة وتفصيلا، ويحاربه محاربة لا رجعة فيها؟

3-3 الدليل الثالث: كما لا يلاحظ تعارض وتضاد بين سنية إدريس الأول بالمغرب الإسلامي؛ وبين ما اكتشف من نقود ومسكوكات، التي ما كان لمن ضربها، وتعامل بها عهدها؛ أن يدرك ما كانت تخبؤه من حقائق ومعطيات يقينية تاريخية وغيرها ... ما دامت محاولات التشويه والوضع عليها، مستبعدة تماما ومستحيلة.

فلقد وجدنا من بين هذه المسكوكات والنقود، التي أماط اللثام عنها وأظهرها إلى النور مختصون، ولها علاقة بهذا المبحث؛ عملة نقدية، احتوت على معنى الشهادة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بالرسالة، وللصحابي[59] الجليل علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) بالوَلاية؛ بحيث ضرب على وجه منها عبارة "محمد رسول الله وعلي وليه"[60]؛ وإن كان تاريخ ضربها متأخرا نسبيا، لأنها صادرة في عهد إدريس الأصغر أو الثاني[61]؛ فما أرى فيما يخص تأخر هذا المسكوك عن عهد إدريس الأول إلى عهد ابنه إلا استمرارية لهذا الأخير في التمذهب العقدي، وامتدادا لأبيه الإمام، الذي مهد ووطأ له الحكم والإمارة بعد جهد وجهاد، كلفه حياته في آخر المطاف؛ فضلا عن إمامته في العلم؛ وأنهما لا يذهبان مذهب تفضيل علي (رضي الله عنه) على جميع الصحابة (رضي الله عنهم)؛ وهي القناعة الراسخة المتفق عليها إجماعا من قبل "أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين من الصحابة والتابعين وتابعيهم"[62].

لأنه لو كان مذهبهما التفضيل، لما وقف الإمام مالك مع قضيتهما هذا الموقف الإيجابي المكلف، وساندهما هذه المساندة الفريدة المتميزة؛ ما دام معتقده في الخلفاء الراشدين

الثلاثة الأوائل (أبو بكر، عمر، عثمان: رضي الله عنهم)- المخالف للتفضيل- كما أخبر القاضي عياض، ناقلا عن جماعة عاصروا ولقوا الإمام مالك اتفاقهم على قوله، بأن: "خير الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أبو بكر ... ثم عمر ... ثم الخليفة المقتول ظلما عثمان [رضي الله عنهم]"[63].

أما عن كلمة أو لفظ "الولاية" في حق علي (رضي الله عنه)؛ فهو مما نص عليه النبي (صلى الله عليه وسلم)، حين قال: **(مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ؛ اللَهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ)**[64]؛ وهو حديث صحيح، يرى الجانبان السني والشيعي[65]، ويقولان بصحته، وصدق وروده ونسبته إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)[66].

إلا أنهما يختلفان في قراءته، وتحديد دلالته على المراد اختلاف تضاد وتعارض تام: حيث يذهب الجانب الأول (السني) إلى كلمة "مولى": هي بمعنى المودة والمحبة فقط، ولا تعني الإمامة أو تدل عليها؛ بالتالي فهي لا تنص عليها؛ لأن هناك فرقا بين الولاية -بالفتح - التي تعني عكس أو ضد المعاداة، وبين "الولاية" - بالكسر- التي تعني الإمارة والحكم؛ وهكذا، فإن المقصود من هذا النص الديني الحديثي: المعنى الأول لا الثاني[67].

حيث يُشفع هذا الجانب، ويؤصل ما ذهب إليه بآيات من القرآن الكريم[68]، من هذه الآيات- على سبيل المثال لا الحصر- قول الله (تعالى): **"وَالْمُومِنُونَ وَالْمُومِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ"**[69]؛ حيث جعل الله (عزل وجل) في هذه الآية كل مؤمن وليا لكل مؤمن، وهذا لا يوجب أن يكون أميرا عليه معصوما، لا يتولى عليه إلا هو؛ فضلا عن أدلة أخرى كثيرة[70].

بينما الجانب الثاني (الشيعي): يرى بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان قد أطلق لفظة "مولى" على نفسه أولا، التي هي بمعنى الولاية الدينية، ثم راح ليطلقها بعدها مباشرة على علي (رضي الله عنه)، مرادا بها نفس المعنى؛ بالتالي فهو عند هذا الجانب قد نصبه النبي (صلى الله عليه وسلم) وليا لأمر المسلمين، كما كان هو إماما لهم لا نبيا؛ لأنه (صلى الله عليه وسلم) خاتم الأنبياء، فلا نبي بعده[71].

كما لا يُشك بأن ضرب هذه المسكوكة النقدية، المتضمنة لهذا المحتوى المكتوب بالذات؛ له مغزى سياسي صرف، الهدف منه هو إضفاء الشرعية الدينية على ولاية إدريس الأكبر السياسية على الرعية من المغاربة ليس إلا؛ واعتباره أولى لتولي منصب الخلافة على المسلمين من غيره: كالأمويين والعباسيين وغيرهم ... الذين نافسوهم إياه عهدئذ؛ ما دام ينحدر من علي (رضي الله عنه)، والوحيد على مستوى العالم الإسلامي وقتها، المستكمل

إطلاقا لشروط ومواصفات تولي هذا المنصب من: قرشية، وأفضلية في العمل الديني والعمل بمقتضاه وغيرها ...[72].

الخاتمة: وهكذا بعد إعمالنا للعديد من تلك النصوص المصدرية التي مرت معنا، كلها مجتمعة، فلم نستثن منها نصا؛ بل وظفناها كلها، حتى جعلناها تكمل بعضها بعضا، وتملأ فراغاتها؛ إلى أن توصلنا في الأخير عبر التعمق فيها والمقارنة بينها ببيان أوجه وكيفيات استدلالاتها على المطلوب، المتمثل في تقرير حقيقة مذهبية إدريس الأكبر: السنية على المستوى العقدي، أو ما يصطلح عليه أهل الاختصاص بالتمذهب الأصولي العلمي (أو الاعتقاد ومشتقاته: كالعقيدة، العقائد...)، في مقابل التمذهبات العقدية الأخرى: كالاعتزال، التشيع الزيدي ...

لكن ماذا عن التمذهب الفروعي العملي (أو ما يعرف بالفقه أو العبادات...) لإدريس الأكبر هذا؟ أو بمعنى آخر: هل كان مالكيا، أم حنفيا، أم ظاهريا ...؟ لأن الدين أو المذهب سواء كان سماويا أو وضعيا، هو بمثابة العملة ذات الوجهين: وجه للاعتقاد، ووجه للعمل والعبادة.

إن المقال هذا ما كان مسلطا الضوء ومتطرقا إلا إلى الوجه الأول فقط؛ أما الوجه الثاني فهو في حاجة إلى بحث ومقال علمي مستقل، سنخطط له ونفكر فيه لاحقا إن شاء الله (تعالى).

الهوامش:

1- أو المعتزلة: نتيجة لاعتزال بعض تلاميذ الإمام الحسن البصري في إحدى حلقه- حين أثيرت مسألة "مرتكب الكبيرة"- فكان أن خالف هؤلاء التلاميذ بالتضاد والتعارض رأي أمامهم وشيخهم في المسألة- فاعتزلوا حلقته منذئذ- بالتالي لقبوا كذلك (أي لفظ معتزلة)- الذين سيشتهرون به- وراح منظروهم وكبار علمائهم مع مرور الأيام والزمن يبلورون أفكار المذهب إلى أن بلغوا به حالة النضج والاكتمال/عبد القاهر البغدادي أبو منصور عبد القادر بن طاهر- كتاب الملل والنحل- تحقيق: ألبير نصري نادر- دار المشرق- بيروت- 1986- ص 83/الإسفرايني أبو المظفر طاهر بن محمد- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين- تحقيق: كمال يوسف الحوت- عالم الكتب- بيروت- ط1- 1403هـ/1983م- ص63/الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين- تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي- دار الكتاب العربي- بيروت- ط1- 1407هـ/1986م- صص 34- 37/السكسكي أبو الفضل عباس بن منصور- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان- تحقيق: بسام علي سلامة العموش- مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن- ط2- 1417/1996م- صص 49-50. وإن وجدت تفسيرات أخرى مخالفة لهذه اللفظة- تنظر عند: سبع قادة- الصراع المذهبي العقدي بالمغرب الإسلامي: أسسه- مجالاته وانعكاساته- دار كوكب العلوم- الجزائر- 2019- صص 43-49. وإن رجحنا عبره التفسير المذكور.

2- نسبة إلى واصل بن عطاء أبي حذيفة- الذي اشتهر بالغزال؛ لملازمته محلات الغزل- ابتغاء التعرف على النساء المتعففات- حتى يصرف لهن الصدقة؛ عد أحد الرؤوس الكبار في المذهب- بل الرجل الأول - كما يقال - فيه بلا منازع؛ حاز قصب السبق في بلورة مجمل أصوله- وتمييز الكثير من معالمه وأركانه الكبرى؛ توفي سنة 131هـ/748م. ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب- الفهرست- شرح وتعليق: يوسف علي الطويل- دار الكتب العلمية- بيروت- ط2- 1422هـ/2002م صص 283-284/عبد الجبار أبو

الحسن عبد الجبار بن أحمد- كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين- تحقيق: فؤاد السيد- الدار التونسية للنشر بتونس- والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر- ط2- 1406هـ/1986م- ص234/ سبع قادة- المذهب المالكي بالمغرب الأوسط حتى منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي- دار الكوثر- الجزائر- 2015- ص 43.

3- بلد قديم بالمغرب الأقصى- واقع على جبل مشرف على البحر الرومي- وهو مقابل للجزيرة الخضراء بالأندلس يسكنه البربر- كما أنه شهير بأسواق وصنائع. المقريزي أبو العباس أحمد بن علي- جنى الأزهار من الروض المعطار- تحقيق: محمد زينهم- الدار الثقافية للنشر- القاهرة- ط1- 1426هـ/2006م- ص 115/ياقوت الحموي أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله- معجم البلدان- دار بيروت- بيروت- 1404هـ/1984م- مج4- ص 43.

4- من أورب بن برنس- بطن من بطون البرانس؛ استقر جمهوره عهدها بوليلي ونواحيها من ديار المغرب الأقصى. ابن خلدون أبو زيد عبد الرحمان بن محمد- كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر- دار الكتاب اللبناني- بيروت- 1968- مج 6- صص 296-300/القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان- تحقيق: إبراهيم الأبياري- دار الكتب الإسلامية- ودار الكتاب المصري بالقاهرة- ودار الكتاب اللبناني ببيروت- ط2- 1412هـ/1982م- ص 167.

5- يكنى بأبي ليلى؛ هو كبير قبائل أوربة- المنتشرة وقتها بالسوس الأدنى للمغرب الأقصى؛ تمذهب وقومه بالاعتزال؛ يعتبر أول من استقبل إدريس الأكبر- ومكن له بشمال المغرب الأقصى- بعد أن بايعه على السمع والطاعة؛ قتله إدريس الأصغر أو الثاني بن إدريس الأكبر سنة 192هـ/807م. البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز- المسالك والممالك- تحقيق: جمال طلبة- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1424هـ/2003م- مج2- ص 307/ابن أبي زرع- أبو الحسن علي بن عبد الله- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس- دار المنصور- الرباط- ط2- د.ت- صص 19- 20.----6- قدامة بن جعفر أبو الفرج-- نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة- مطبعة بريل- ليدن- هولندة- 1889- ص 265/ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد- كتاب البلدان- مطبعة بريل- ليدن- هولندة- 1985- ص 80/البكري- المصدر السابق- مج2- ص 302.

7- بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم)- قتل مسموما سنة 177هـ/793م- ضمن خطة محكمة مرتبة سلفا- دبرها له سليمان بن جرير الشماخ- أحد أعوان الخليفة العباسي هارون الرشيد- وبأمر منه. ابن أبي زرع- المصدر السابق- صص 20-23/عبد الواحد المراكشي أبو محمد- عبد الواحد بن علي- المعجب في تلخيص أخبار المغرب- شرحه واعتنى به: صلاح الدين الهواري- المكتبة العصرية- بيروت- ط1- 1426هـ/2006م- ص 41/التنسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله- تاريخ دولة الأدارسة من كتاب نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان وذكر ملوكهم الأعيان ومن ملك من أسلافهم فيما مضى من الزمان- تحقيق وتقديم: عبد الحميد حاجيات- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- د.ت- صص 36- 37.----8- البكري- المصدر السابق- مج2- ص 302/ابن خلدون- المصدر السابق- مج5- ص 15. مج6- ص 149.

9- موضع بالكوفة على جانب نهر الفرات- قتل فيه العلوي الحسين بن علي بن أبي طالب- ولد فاطمة الزهراء (رضي الله عنهم) بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم). عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع وهو مختصر معجم البلدان لياقوت- تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- ط1- 1412هـ/1992م- مج3- ص1154.-

---10- أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسين- مقاتل الطالبيين- شرح وتحقيق السيد أحمد صقر- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- ط4- 1427هـ/2006م- ص407.----11- بلدة كانت واقعة بجبل زرهون- قرب طنجة في المغرب الأقصى. ياقوت الحموي- المصدر السابق- مج5- ص 384/الحميري- المصدر السابق- ص 609.

12- فرقة من فرق الشيعة؛ تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم)؛ إنه مذهب ساق الإمامة في أولاد فاطمة (رضي الله عنها)- من أولاد وعقب الحسن والحسين(رضي الله عنهم)- فضلا عن توفر شروط العلم والزهد والشجاعة والسخاء في الإمام؛ مع تجويز إمامة المفضول لمصلحة؛ كما أن أكثرية الزيدية مالت في فترة لاحقة عن القول بهذا التجويز- وطعنت في الصحابة (رضي الله عنهم جميعا)- كالجارودية والبترية ... الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم- الملل والنحل- دار المعرفة- بيروت- 1403هـ/1983م- ج1- صص 207- 208- 211.

13- المراد بهم اصطلاحا: اصحاب الحديث- والرأي- وجملة الفقهاء المختلفين في فروع الشريعة- التي لا يجري فيها التبري والتكفير؛ لا شك أن هذه التسمية أطلقوها هم على أنفسهم؛ لأن مخالفيهم ينعتوهم بضدها كالحشوية ... الإسفرايني- المصدر

السابق- ص 25/أحمد بن إبراهيم بن عيسى- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة بن قيم الموسومة بالكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية- المكتب الإسلامي- بيروت- ط3- 1406هـ/1986م- ج2- صص 76- 79.

14- البكري- المصدر السابق- مج2- ص 302. يؤكد هذا المعنى أيضا- وإن بألفاظ متغايرة نسبيا- كل من: ابن الفقيه- المصدر السابق- ص 80/مؤلف مجهول- كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار- نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد- دار النشر المغربية- الدار البيضاء- 1985- صص 194- 195.

15- ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم- لسان العرب- دار صادر- بيروت- ط1- 1997- مج1- ص 281.----16- بمعنى الإحاطة والإحسان إلى المشتمل عليه من كل وجه. ابن منظور المصدر السابق- مج3- ص 475.----17- البلخي أبو القاسم عبد الله بن أحمد- باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين- تحقيق: فؤاد السيد- الدار التونسية للنشر بتونس- والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر- ط2- 1406هـ/1986م- ص 110.

18- كما ينحو هذا المنحى ويراه كل من: محمود إسماعيل- مغربيات- مطبعة فضالة- المحمدية- المغرب- 1977- ص 136/محمد بن حسن شرحبيلي- تطور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- المملكة المغربية- 1412هـ/2000م- ص 53. وغيرهما ... فلينظروا عند: سبع قادة- الصراع المذهبي العقدي بالمغرب الإسلامي. صص 78- 79- هامش 6.

19- للوقوف على مظاهر قوة هذه القبيلة وشدة شكيمتها- يرجع إلى: التنسي- المصدر السابق- صص 34- 35/ابن عذاري المراكشي أبو عبد الله محمد- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 2009- ج1- صص 83- 84/البكري- المصدر السابق- مج2- ص 302/ابن أبي زرع- المصدر السابق- صص 20- 21/ابن خلدون- المصدر السابق- مج5- ص 149.

20 أو "أهل البيت"- معناهما الشرعي واحد- إذ المقصود به على القول الراجح: زوجاته (صلى الله عليه وسلم- ورضي الله عنهن)- وآل كل من علي وعقيل وجعفر والعباس (رضي الله عنهم)- ممن حرمت على جميع هؤلاء الصدقة؛ والمراد بالبيت بيت للنسب؛ وهذا كله مستنتج من: الجمع بين آيات القرآن الكريم وسياقاتها وأسباب نزولها- وبين الروايات الحديثية وغيرها ... المتعلقة بهذا المصطلح الشرعي. ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر- تفسير القرآن الكريم- دار الوطن بالرياض- ودار بن حزم ببيروت- ط1- 1420هـ/ 2000م- ص 1499/القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد- الجامع لأحكام القرآن- دار بن حزم- بيروت- ط1- 1425هـ/2004م- ج2- ص 2479/الشوكاني أبو عبد الله محمد بن علي- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير- دار بن حزم- بيروت- ط1- 1421هـ/2000م- ص 1405/البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود- تفسير البغوي (معالم التنزيل)- دار بن حزم- بيروت- ط1- 1423هـ/2002م- ص 1041.

21 هو عبد الرحمان بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان؛ حكم الدولة الأموية طيلة (138-172هـ/755-788م)؛ عرف بالعلم والعدل في سيرته. ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد- تاريخ علماء الأندلس- تحقيق: روحية عبد الرحمان السويفي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1 1417هـ/1997م- ص 11/الحميدي أبو محمد بن أبي نصر- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس- تحقيق: روحية عبد الرحمان السويفي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1417هـ/1997م- صص 15- 16/الضبي أبو جعفر أحمدبن يحيى- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس- تحقيق: روحية عبد الرحمان السويفي- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1417هـ/1997م- صص 18- 19.----22 ابن أبي الحديد أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله- نهج البلاغة- تحقيق: الشيخ حسن تميم- دار مكتبة الحياة- بيروت- 1979- ج1- صص 28- 29.----23 أو تاهرت؛ مدينة مشهورة من مدن المغرب الأوسط- أسسها الرستميون؛ تعرف بالمحدثة لتميزها عن القديمة. ابن حوقل أبو القاسم محمد بن علي- صورة الأرض- دار الكتاب الإسلامي- القاهرة- د.ت- ص 86/ياقوت الحموي- المصدر السابق- مج2- صص 7-9/الحميري- المصدر السابق- ص 126.

24 نسبة إلى ابن اباض أبي عبد الله؛ أطلقها عليهم مخالفوهم- وإن كانوا مع مرور الزمن قبلوها- ما دامت لا تحمل أي إساءة لهم؛ التسميات التي أطلقوها على أنفسهم كثيرة- منها: أهل الاستقامة- أهل الدعوة- جماعة المسلمين ... بن سلام الاباضي- كتاب فيه بدء الإسلام وشرائع الدين- تحقيق: قيرز شيقارتش والشيخ سالم بن يعقوب- دار النشر فرانز فانون ستاينر- قسبادن- 1406هـ/1986- صص 98- 125- 132/عدون جهلان- الفكر السياسي عند الاباضية من خلال آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش- جمعية التراث- القرارة- الجزائر- د.ت- صص 34-36.

25 ابن سلام الاباضي- المصدر السابق- ص 106.----26 الذين يدينون بالمذهب الصفري؛ أصلها من صفر الألوان- بحكم كثرة عبادتهم- هذا أولا؛ وصحة انطباق ياء النسبة على هذا اللفظ (فتصير صفري للفرد- وصفرية للجماعة)- وهذا ثانيا؛ لأن هذين القيدين لا تتحملهما التفسيرات الأخرى- منها: نسبة إلى الصفار- أو إلى ابن الأصفر ... ابن منظور- المصدر السابق- ج4- ص 50/عبد القاهر البغدادي- المصدر السابق- صص 67- 68/الأسفراني- المصدر السابق- صص 53- 54.----27 بنيت سنة 140هـ/757م؛ تقع على نهر زبر- الذي يصب في نهر ملوية الذي يصب في البحر الرومي (الأبيض المتوسط اليوم)- هي أول الصحراء؛ قامت تجارتها أساسا على الذهب والفضة بين السودان وشمالها عهدئذ؛ تعرف حاليا بتافيلالت- الواقعة جنوب المغرب الأقصى. اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب- كتاب البلدان دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط1- 1408هـ/1988م- ص 144/ابن حوقل- المصدر السابق- ص 90/البكري- المصدر السابق- مج2- صص 332-337/ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى- كتاب الجغرافيا- تحقيق: إسماعيل العربي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- ط2- 1982- ص 124/ياقوت الحموي- المصدر السابق- مج3- ص 192/إسماعيل العربي- دولة الأدارسة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1983- ص43.----28 الذهبي أبو عبد الله محمد بن أحمد- العبر في خبر من غبر- تحقيق: أبو المهاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول- دار الكتب العلمية- بيروت د.ت- ج1- ص 72.

29 أحد الخوارج الغلأة؛ تم قتله بعد خطة مدبرة- قضت بتصفية علي ومعاوية وعمرو بن العاص (رضي الله عنهم)؛ وإن كان قد قتله الحسن بن علي (رضي الله عنهما) سنة 40هـ/660م- قصاصا منه وانفاذا لوصية أبيه. ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد- الكامل في التاريخ- بيت الأفكار الدولية- الرياض- د.ت- صص 460- 461.----30 العمري أبو العباس أحمد بن يحيى- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: القسم التاريخي- تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي- دار روائع الأثير- الرياض- ط1- 1429هـ/2008م- مج1- ص 220/عبد القاهر البغدادي- المصدر السابق- ص 93.

31 عبد القاهر البغدادي- المصدر السابق- ص 93.----32 عبد الله العروي- مجمل تاريخ المغرب- المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- ط2- 2000- ج2- ص19.----33 محمد صدقي- مقال بعنوان "ملاحظات حول القاعدة المذهبية للإمارة الإدريسية"- ضمن كتاب "المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب: من التعدد إلى الوحدة"- تنسيق: حسن حافظي علوي- مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء- ط1- 1429هـ/2008م- صص79- 88.

34 وقلة من الدارسين المغاربة من انقسمت إلى: الحكم باعتزاليته- وثانية توقفت في ذلك؛ وللوقوف على الكثير من هذه الآراء الثلاثية لهؤلاء الدارسين المغاربة- ينظر في: المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب من التعدد إلى الوحدة- سلسلة ندوات ومناظرات- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط- تنسيق: حسن حافظي علوي- مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء- ط1- 1429هـ/2008م.

35 ابن جرير؛ كان رأسا في علم الكلام- وأحد أعلام الزيدية؛ لقد تمكن سليمان هذا من قتل إدريس الأكبر شمال المغرب الأقصى- بعد استغلال ثقته المفرطة فيه- ورجوعه إلى بغداد سالما؛ كل هذا اعتمادا على خطة محكمة ومدروسة اتبعها- كان رأسها المدبر الوزير يحيى بن خالد بن برمك- بأمر من الخليفة العباسي هارون الرشيد - من غير شك - مقابل أجر جزيل وجاه عريض- كان قد وعده به هذا الأخير. الأصفهاني أبو الفرج علي بن الحسين- مقاتل الطالبيين- شرح وتعليق: السيد أحمد صقر- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- ط4- 1427هـ/2006م- صص 407- 408/البكري- المصدر السابق- مج2- صص 304-305/مؤلف مجهول- المصدر السابق- صص 195- 196/ابن أبي زرع- المصدر السابق- صص 21-24.

36 البكري المصدر السابق- مج2- ص 304/الأصفهاني- المصدر السابق- صص 407- 408.

37 محمود إسماعيل- المرجع السابق- ص 136.----38 محمد بن حسن شرحبيلي- المرجع السابق- ص 53.

39 من هؤلاء: حسين مؤنس- تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلاديين- العصر الحديث للنشر والتوزيع- بيروت- ط1- 1412/1992م- مج1- ج1- ص372/ إسماعيل العربي- دولة الأدارسة: ملوك تلمسان وفاس وقرطبة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1983- ص 121.

40 هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم). المقريزي- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا- تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1422هـ/2001م- ج1- ص 106.----

41 محمد عبد الحي الكتاني- نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية- تحقيق عبد الله الخالدي- شركة دار الأرقم بن أبي

الأرقم- بيروت- ط2- ذو القعدة 1416هـ/8 أبريل 1996م- ج1- ص 82.----42 الخليفة العباسي الثاني- حكم بين (136-158هـ/753-774م). محمد الحضري بك- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية: العرب قبل الإسلام -البعثة النبوية - الخلافة الراشدة - الدولة الأموية والدولة العباسية- مراجعة: محمد الاسكندراني- دار الكتاب العربي- بيروت- 1426هـ/2006م- صص 420- 455.-43---- المقريزي- المصدر السابق- ج1- ص 107.

44 الطبري أبو جعفر محمد بن جرير- تاريخ الأمم والملوك- بيت الأفكار الدولية- الرياض- د.ت- ص 1528/أبو العرب محمد بن أحمد- كتاب المحن- تحقيق يحي وهيب الجبوري- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ط2- 1408هـ/1988م- صص 320- 323-324/عياض أبو الفضل بن موسى- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1-1418هـ/1998م- ج1- ص 125/ابن الأثير- المصدر السابق- ص 810/ابن كثير- البداية والنهاية- بيت الأفكار الدولية- الرياض-2004- ج2- ص 1502/ابن خلدون- المصدر السابق- ج3- صص 197- 198.

45 ابن عبد المطلب؛ عم الرسول (صلى الله عليه وسلم)؛ كفله بعد وفاة جده- وعمره (صلى الله عليه وسلم) ثماني سنين- إلى أن مات على الكفر وعمره (صلى الله عليه وسلم) أزيد من تسع وأربعين سنة. ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد- جمهرة أنساب العرب- تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة- 1982- ج1- صص 14- 15/مغلطاي بن قليج أبو عبد الله- الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء- حقق نصوصها وخرجها وعلق عليها: محمد نظام الدين الفتيح- دار القلم بدمشق- والدار الشامية ببيروت- ط1- 1416هـ/1996م- صص 74- 75- 131/محمد الغزالي- فقه السيرة- د.ت- ص 103.

46 ابن عبد المطلب؛ عمه (صلى الله عليه وسلم)- من المتأخرين إسلاما- صار ضريرا آخر عمره- توفي سنة 32هـ/652م. ابن الأثير- أسد الغابة في معرفة الصحابة- دار بن حزم- بيروت- ط1- 1433هـ/2012م- صص 632- 634/ابن حزم- المصدر السابق- ج1- صص 14- 15.

47 ابن خلدون- تاريخ ابن خلدون- اعتنى به وراجعه: درويش الجويدي- المكتبة العصرية- صيدا وبيروت- 1434هـ/2013م- مج1- ص 820.

48 تنظر باستفاضه وتفصيل في جزأين عند: عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- المؤسسة الوطنية للفنون المطبية- الرغاية- الجزائر- 1990.

49 هو مثل يضرب لشيئين يستويان دوما- ولا يتفاوتان. ابن منظور- المصدر السابق- ج1- ص 216.----50 الشهرستاني- المصدر السابق- ج1- ص 218.----51 المصدر نفسه- ج1- صص 207- 207.----52 أبو نعيم أحمد بن علي- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء- دار الكتاب العربي- بيروت- ط5- 1407هـ/1987م- ج6- ص 362/الذهبي- سير أعلام النبلاء- اعتنى به: محمد بن عيادي بن عبد الحليم- مكتبة الصفا- القاهرة- ط1- 1424هـ/2003م- ج6- ص 52.----53 القرطبي- المصدر السابق- ج2- ص 3022. ورقم الآية هو 22 من سورة المجادلة- برواية ورش عن نافع.

54 الاسفرايني- المصدر السابق- ص 64/الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا وبيروت- 1419هـ/1999م- ج1- صص 267-267/ابن حزم- الفصل في الملل والأهواء والنجل- دار المعرفة- بيروت- 1403هـ/1983م- ج3- ص 5.----55 الذهبي- المصدر السابق- ج6- ص 52. للوقوف على العقائد والأصول المذهبية الأخرى للمعتزلة (والزيدية) التي أبطلها الإمام مالك- وحكم على متبنيها بالأحكام الشرعية المغلظة- والتي قد تصل إلى حد التكفير- يرجع إلى: أبو نعيم- المصدر السابق- ج6- صص 316-335/عياض- المصدر السابق- ج1- صص 87-92/إبراهيم التهامي- جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة- مؤسسة الرسالة ناشرون- بيروت- ط1-1426هـ/2005م- صص 65-105.----56 أوتي: هو الصحيح لغة.----57 أبو العرب- المصدر السابق- صص 321- 324/الذهبي- المصدر السابق- ج6- ص 42.----58 أبو العرب- المصدر السابق- صص 321- 324/الذهبي- المصدر السابق- ج6- ص 42.----59 معناه في الاصطلاح الشرعي: كل من لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) مؤمنا به- ومات على الإسلام؛ ولو تخللت إيمانه ردة على الأصح. ابن حجر أبو الفضل أحمد بن علي- نخبة الفكر في مصطلح حديث أهل الأثر- تعليق: أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهي- شركة شهاب- الجزائر- د.ت- ص 64.

60 Danniel Eustache, corpus de Monnais Idrisside et Alaouites, Rabat, Banque du maroc, 1984, p 73/Lavoix, catalogue des monnais Fatimides, B.E.O. 1974, T24, p 395..

61 بن إدريس الأكبر (رضي الله عنهما)- كني بأبي القاسم- أمه "كترة" بربرية من قبيلة نفزة؛ قتل أبوه وأمه حمل به في شهرها السابع على الراجح. ابن أبي زرع- المصدر السابق- صص 24- 25.----62 ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- مجموعة الفتاوى: كتاب مفصل الاعتقاد- اعتنى بها وخرج أحاديثها: عامر الجزار وأنور الباز- دار الوفاء بالمنصورة- ومكتبة العبيكان بالرياض- ط1- 1418هـ/1997م- مج4- ص258.----63 عياض- المصدر السابق- ج1- ص 90.----64 ابن حنبل أبو عبد الله أحمد- مسند أحمد بن حنبل- مسند الكوفيين- حديث زيد بن أرقم- بيت الأفكار الدولية- الرياض- 1419هـ/1988م- ص 1411- حديث رقم 19494/الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله- المستدرك على الصحيحين- كتاب معرفة الصحابة- مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) مما لم يخرجاه- دار المعرفة- بيروت- ج3- ص 109.---65 هي فرق تشترك في: الاعتقاد الجازم بأن عليا (رضي الله عنه) هو الأحق بالإمامة بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم) وأنه معصوم- وأن ينص إلى من يخلفه- وأن لا تخلو الأرض من إمام. علي سامي النشار- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام- دار المعارف- القاهرة- ط8- 1388هـ/1968م- ج2- ص 23/أحمد محمود صبحي- في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الاسلامية في أصول الدين- دار النهضة العربية- بيروت- ط3- 1411هـ/1991م- ج3- ص 17.----66 محمد ناصر الدين الألباني- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها- مكتبة المعارف- الرياض- 1415هـ/1995م- ج4- ص 330- حديث رقم 1750- هذا عن الجانب السني؛ أما عن الجانب الشيعي الإثني عشري- فعند: الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة- تحقيق: عبد الرحيم مبارك- مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية- مشهد- إيران- ط1- 1379هـ- ص 149؛ بل وعده العجلوني من ضمن الأحاديث المتواترة/العجلوني أبو الفداء إسماعيل بن محمد- كشف الخفاء ومزيل الإلتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس- تصحيح وتعليق: أحمد القلاش- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط4- 1405هـ/1985م- ج2- ص 361؛ كما صح عند الجانب الآخر- حيث قال عنه أحد باحثيه: "[إنه] حديث الغدير- من الأحاديث المتواترة- التي أفاضت كتب الفريقين بتناقلها ...". الحلي- المصدر السابق- ص 149- المحقق يهامش رقم 2.----67 ابن تيمية أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية- تحقيق : محمد رشاد سالم- دار الفضيلة بالرياض- ومؤسسة الرياض بيروت- 1424/02/06هـ- ج4- ص74 وما بعدها.----68 تنظر عند: محمد فؤاد عبد الباقي- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم- دار الأندلس- بيروت- د.ت- صص 766- 768.----69- الآية 71 من سورة التوبة- برواية ورش عن نافع.

70 تنظر عند: ابن تيمية- المصدر السابق- ج4- ص 78 وما بعدها----71 المجلسي محمد بن علي- حياة القلوب- دار الكتب العلمية- بيروت- ط4- 1986- ص 399.----72- تنظر مفصلة ومؤصلة بالأدلة الشرعية عند: الفراء أبو يعلى محمد بن الحسين- الأحكام السلطانية- دار الفكر- بيروت- 1414هـ/1994م- ص 24/الماوردي أبو الحسن علي بن محمد- الأحكام السلطانية والولايات الدينية- خرج أحاديثه وعلق عليه: خالد عبد اللطيف السبع العليمي- دار الكتاب العربي- بيروت- ط1- 1410هـ/1990م- صص 31-35/القلقشندي- مآثر الإناقة في معالم الخلافة- تحقيق: عبد الستار أحمد فراج- عالم الكتب- بيروت- ط1- 1427هـ/2006م- صص 23-26/محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري- مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة- دار أصداء المجتمع- الرياض- ط13- 1432هـ/2011م- صص 1097-1098.